ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان:

دراسة تحليلية واستشرافية لقطاع الغاز الطبيعي في الجزائر

A summary of a PhD thesis entitled: An analytical and prospective study on the Algerian natural gas sector

بوبكر صابة
جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري
boubakeur.saba@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/17	تاريخ القبول: 2020/05/26	تاريخ النشر: 2020/06/23

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر في ظل التحديات الداخلية والرهانات الخارجية التي يعرفها القطاع في الوقت الحالي. توصلت الدراسة إلى أن قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر يمكن أن يلعب دورا محوريا في المستقبل بفضل الاحتياطات الكبيرة التي يتوفر عليها، الأمر الذي يسمح لشركة سوناطراك بزيادة حجم إنتاجها ويمكنها بالتالي الوفاء بالتزاماتها التصديرية من جهة، وتلبية الطلب المحلي المتزايد على الغاز الطبيعي من جهة أخرى. ومن المهم التأكيد هنا على عدم إمكانية لعب هذا الدور على المستوى الداخلي، إلا من خلال وضع استراتيجية طاقوية فعالة تسمح باستغلال نقاط القوة والحد من نقاط الضعف، والتي تتمحور خاصة حول تنامي حجم الاستهلاك المحلي بسبب سياسة دعم الأسعار. أما على الصعيد الخارجي فيجب عليها استغلال الفرص ومواجهة التهديدات المرتبطة خاصة بموجة تحرير أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا وما ينجر عنها من تغيير أنماط العقود وطرق تسعير الغاز.

الكلمات المفتاحية: قطاع الغاز الطبيعي الجزائري، سياسات التحرير، عقود، تسعير، استشراف.

تصنيفات JEL: Q34 ; Q35, Q37 ; Q38 ; Q47

Abstract

The present study aims at exploring the future of the Algerian natural gas sector in the light of internal and external challenges. This study concluded that Algeria can play in the future a pivotal role, thanks to its large reserves that allow SONATRACH (the Algerian oil company) to increase its production, meet its export commitments, and answer the domestic demand for natural gas which has been increasing due to the government subsidies. Accordingly, it is important to emphasize on the idea that this pivotal role cannot be played properly unless a coherent and an effective policy is elaborated and put in place, taking into consideration the strengths and the weaknesses of the sector. Externally, Algeria has to seize the available opportunities and face the challenges linked to the liberalization of the natural gas markets in the EU that leads to changes in both contracts patterns and gas pricing methods.

Keywords: Algerian natural gas sector, liberalization of policies, contracts, pricing, prospective.

JEL classification : Q34 ; Q35, Q37 ; Q38 ; Q47.

مقدمة

تزايدت أهمية الطاقة وتعاظم دورها إلى درجة لم يعد الاهتمام بها محصورا ومقتصرا على الأكاديميين وذوي الاختصاص وصناع القرار الاقتصادي والسياسي، بل توسع ليحوز اهتمام ويكون موضع انشغال الجميع بغض النظر عن مواقعهم الاجتماعية والوظيفية والأدوار التي يؤدونها في اقتصاديات بلدانهم، وتستوي في ذلك كل من البلدان التي تحتوي على احتياطات طاقوية كبيرة تشكل في كثير من الأحيان موردا هاما من موارد الدخل فيها ونسبة كبيرة في ناتجها الداخلي الخام وصادراتها نحو شركائها التجاريين، والدول المستوردة والمستهلكة للطاقة. وترجع أهمية الطاقة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية الحديثة وأثرها على النمو والتنمية الاقتصادية كما تدل على ذلك الأبحاث في هذا المجال، كما ترجع إلى الدور الذي تلعبه في الحياة السياسية إذ ارتبط أمن الطاقة بالأمن الاقتصادي للدول الذي يعتبر جزءا وعنصرا مهما من عناصر الأمن بمفهومه العام.

في هذا الإطار، تغير هيكل الطاقة في العالم عبر الزمن ودخل في سلسلة من الارتقاء كانت كل حلقة فيه تعتبر مفتاحا للحلقات التي تأتي بعدها، فقد بدأ استعمال الفحم الحجري مع بداية الثورة الصناعية في الوقت الذي كادت فيه الغابات أن تستنزف وتنحصر في مناطق ضيقة، واستمر التوسع في استعمال الفحم إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تميزت بتزايد دور النفط وبروزه كمورد أمثل للطاقة نظرا لخصائصه الفزيائية الملائمة من ناحية سهولة نقله، تخزينه والمحتوى الحراري العالي الذي يتميز به.

لكن نظرا لتوسع مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة التي تعتبر البيئة إحدى ركائزها الأساسية من جهة، ونظرا لتزايد الحاجة إلى مورد نظيف للطاقة يجمع بين متطلبات الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها وتحقيق معدلات نمو عالية من جهة ثانية، فقد تزايد استخدام الغاز الطبيعي -لتوفره على الخصائص سالفة الذكر- بمعدلات ما فتئت تتزايد مع الزمن لتوسع مجال استخدامه و زيادة حصته في مزيج الطاقة، فحسب رأي المهتمين بشأن الطاقة على مستوى العالم سيكون الغاز وسيطا في مرحلة انتقال العالم من مرحلة الاعتماد على الموارد الأحفورية الناضبة إلى مرحلة استعمال الطاقات المتجددة بشكل تكون فيه الشكل الرئيسي من أشكال انتاج واستهلاك الطاقة في العالم.

بناء الإشكالية

تزايدت أهمية الغاز الطبيعي في تجارة الطاقة العالمية سواء من ناحية الحجم أو من ناحية قيمة العقود، كما تطورت أنماط تجارته لتشمل الاتجار بالغاز الطبيعي المسال الذي ينقل في ناقلات خاصة عبر المحيطات من مراكز الانتاج إلى مراكز الاستهلاك بعدما كان أمر تجارته

محصورا على نمط وحيد هو التجارة عبر الأنابيب التي أدت إلى تقسيم أسواق الغاز العالمية إلى أسواق يغلب عليها الطابع الإقليمي، لكل سوق منها خصائصها التي تميزها عن غيرها من الأسواق ووسائلها الخاصة بإنتاج، نقل وتجارة الغاز.

في مجال تجارة الغاز الطبيعي، تعد الجزائر من بين الفاعلين المهمين عالميا في الوقت الراهن وفي المستقبل، وهذا بفضل الاحتياطات الكبيرة من الغاز المتوفرة-التي تجعل من الجزائر بلدا غازيا أكثر منه نفطيا-وتوفر بنية تحتية معتبرة لإنتاج الغاز، نقله والمتاجرة به محليا وخارجيا. وللتدليل على ذلك يكفي أن نشير إلى أن تجارة الغاز الطبيعي في شكله المسال قد دُشنت في الجزائر في النصف الأول من ستينات القرن الماضي، كما أن الجزائر بمعية شركائها التجاريين كانت سباقة إلى تشييد مشاريع كانت رائدة في وقتها وذلك بتمديد أنابيب تربط بين قارتين وعلى أعماق سحيقة.

إلا أن الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في أسواق الغاز العالمية مرهون ومقيد بظروف داخلية وأخرى خارجية. فعلى الصعيد الداخلي فإن قطاع المحروقات بشكل عام، وفرع الغاز بشكل خاص قد عرف في السنوات الأخيرة عدة صعوبات ومشاكل أدت في نهاية المطاف إلى تراجع الكميات المنتجة والمصدرة من الغاز الطبيعي وبالتالي تراجع محتمل لمكانة الجزائر في سوق الغاز الأوروبي. أما على الصعيد الخارجي، فقد عرفت أسواق الغاز الطبيعي عدة قضايا ومستجدات أثرت على العلاقات بين المنتجين والمستهلكين أدت إلى تغيير في خريطة الاستهلاك ونمط التجارة، وتتمثل أساسا في السياسات الطاقوية التي ترمي إلى تحرير قطاع الطاقة بما فيه قطاع الغاز الطبيعي وما نتج عن ذلك من تغير في مدة العقود التي تربط المصدرين بالمستوردين، تعديل وحتى إلغاء بعض البنود المهمة مثل بند الوجهة، وتغير طرق التسعير ومستوياته، إضافة إلى الإجراءات الهادفة إلى زيادة كفاءة الطاقة، تدعيم الطاقات المتجددة، الطاقة النووية، وأخيرا بروز الغاز غير التقليدي وبخاصة الغاز الصخري في عدد من البلدان وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

في إطار التحليل السابق يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث والمتمثلة في السؤال المحوري التالي:

ما هي الآفاق المستقبلية لقطاع الغاز الطبيعي الجزائري في ظل التحديات الداخلية والرهانات الخارجية؟

يتفرع عن التساؤل الرئيسي السابق مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تستدعي وتتطلب الإجابة عنها وتتمثل في:

- ما الذي يفسر لجوء صناعة الغاز الطبيعي إلى العمل بالعقود طويلة الأجل؟
- هل النظام القانوني المنظم للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع؟
- ما هي الاستراتيجية الجزائرية للحفاظ على تنافسيتها وزيادة حصتها في السوق الأوروبي في ظل المنافسة القائمة من طرف المصدرين التقليديين واحتمال دخول الغاز الصخري كمنافس جديد على الخط؟
- ما هي التحديات الداخلية التي يواجهها قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر وهل يمكن للمستجدات الخارجية أن تؤثر عليه؟
- ما هي الآفاق المستقبلية لسياسة تحرير أسواق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي؟

فرضيات البحث

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية التي تفرعت عنه، تم اعتماد فروض يقوم عليها هذا البحث هي:

- الرغبة في الحصول على تدفقات مالية مستمرة من طرف المصدرين، والرغبة في تحقيق أمن الإمدادات من طرف المستوردين، هو الذي يفسر العمل بالعقود طويلة الأجل؛
- التحديات الداخلية والمستجدات الخارجية لها تأثيرات كبيرة على قطاع الغاز الطبيعي، ويمكن أن تؤثر على الحصة السوقية للغاز الجزائري في الأسواق الأوروبية؛
- الاتجاه العام المتوقع فيما يخص تحرير أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا هو الاستمرار في عملية التحرير.

انطلاقا من الفرضيات السابقة يمكن تحديد الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه الأطروحة فيما يلي:

يتأثر قطاع الغاز الطبيعي بتغير الجوانب المؤسساتية في كل من الجزائر والبلدان المستوردة.

أهمية البحث ومبررات اختيار الموضوع

يكتسي البحث أهميته من حيث أنه يحاول الإجابة على تساؤل رئيسي يتمثل في معرفة آثار الظروف الداخلية والمستجدات والرهانات الخارجية على قطاع الغاز الجزائري الذي يمثل 60 %

من حجم احتياطات المحروقات الجزائرية، 3/2 من حجم الإنتاج و3/1 من عائدات صادرات المحروقات التي تعتبر عمود الاقتصاد الجزائري والقوة المحركة له. وبالتالي فالبحث في هذا الموضوع سيمكن من التعرف أكثر على قطاع الغاز، الفاعلون فيه، ميكانيزمات عمله بهدف الاستفادة منها في توقع الآثار الإيجابية، وتحييد أو تقليل الآثار السلبية من أجل جعل الاقتصاد الجزائري في منأى عن التقلبات الخارجية التي تنعكس سلبا على أداء الاقتصاد ومتغيراته الكلية.

بالإضافة إلى أهمية الغاز بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فإنه يعتبر كذلك مهما على الصعيد الإقليمي والدولي خاصة في الدول التي تمثل صادرات الغاز الجزائري إليها نسبة مهمة من مجمل وارداتها من الغاز كبعض دول أوروبا مثل إيطاليا وإسبانيا.

كما تتجلى أهمية البحث في هذا الموضوع في استعمالات الغاز الطبيعي سواء باستهلاكه مباشرة من طرف المستهلكين النهائيين، استعماله كمادة أولية في الصناعة، أو استعماله في توليد الطاقة الكهربائية التي تعد أحد أهم أنواع الطاقة التي تلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الدخل. أخيرا فإن كميات استهلاك الطاقة تعتبر من بين أهم المؤشرات التي تستعمل في قياس درجات تقدم اقتصاديات الدول وتطورها.

هذا على الصعيد العملي والاقتصادي، أما في المجال الأكاديمي، فإن البحث في المسائل والقضايا المتعلقة بالغاز الطبيعي أصبحت تمثل أحد أهم الموضوعات التي تجذب اهتمام الباحثين والأكاديميين في مجال الاقتصاد الدولي، الجيوبوليتيك والجيواقتصاد.

من المبررات أيضا أن قطاع الطاقة، خصوصا الطاقة الأحفورية، وبصفة أخص وأدق الغاز الطبيعي يعرف تطورات ومستجدات على الدوام وبصفة مستمرة، يستدعي ويتطلب الدراسة والتحليل بصفة مستمرة بغرض الوقوف على أهم وآخر التطورات من أجل فهم القطاع بشكل أوسع وأدق تمكن من التنبؤ بالتطورات التي ستحصل في القطاع مستقبلا، تحديد اتجاهاتها وآثارها.

أهداف البحث

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق جملة من الأهداف، من ضمنها:

- تحديد العوامل التي تؤثر على قطاع الغاز محليا وعالميا ومعرفة كيفية تأثيرها؛
- التعرف على ميكانيزمات السوق الدولي للغاز الطبيعي؛
- إبراز أهمية الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري، وكذا تحديد مكانة الغاز الطبيعي الجزائري على المستوى الإقليمي والعالمي؛

- تحديد نقاط الضعف في صناعة الغاز الجزائرية؛
- التعرف على المستجدات التي ظهرت مؤخرا وكذا التحديات التي تواجه صناعة الغاز محليا وعالميا؛
- معرفة كيفية استجابة الجزائر للظروف الداخلية والمتغيرات الخارجية في قطاع الغاز، وإلى أي مدى كانت الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر فعالة في مواجهة التحديات؛
- استشراف الآفاق المستقبلية لقطاع الغاز الجزائري؛
- تقديم اقتراحات وتوصيات تساهم في صياغة استراتيجيات وطنية في مجال الاستثمار والتسويق في قطاع الغاز، وتقديم اقتراحات حول كيفية التعامل مع سياسات تحرير قطاع الغاز الطبيعي.

منهج الدراسة والمقاربة التحليلية لموضوع البحث

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة وقصد اختبار صحة الفروض، اتبعنا منهجا يجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وعلى المقاربتين المعيارية والايجابية كما يلي:

المنهج الوصفي التحليلي: تم الاعتماد على هذا المنهج في عرض أبعاد وجوانب اقتصاديات الغاز عالميا وفي الجزائر، تطوره عبر الزمن من حيث كميات الانتاج، الاستهلاك والتصدير، وتحليل التحديات والمشاكل التي يعاني منها قطاع الغاز الجزائري، تحديد أسباب حدوثها والانعكاسات التي تنتج عنها.

المنهج المقارن: لجأنا لإعتماد هذا المنهج عند الاقتضاء عند مقارنة قطاع الغاز الجزائري بنظيره في الدول الأخرى مثل روسيا وقطر والنرويج وإلى حد ما إيران. كما يستعمل كذلك عند تحليل تطور الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي، وكذا تحليل التوزيع الجغرافي لأهم مناطق الإنتاج والاستهلاك.

ترتكز المقاربة التحليلية التي اتبعناها على المقاربة المعيارية من أجل دراسة واقع قطاع الغاز الطبيعي على المستوى العالمي وتحديد مسببات الوضع الحالي، وكذا معرفة أثر التحديات الداخلية والرهانات الخارجية على قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر، وكذا معرفة الدور الذي يمكن أن تقوم به في ظل هذه الأوضاع.

إضافة إلى المقاربة المعيارية سيتم اعتماد المقاربة الايجابية التي تسمح لنا بتحديد الإجراءات التي نرى أنها كفيلة بمواجهة سياسات التحرير في الاتحاد الأوروبي والاستفادة منها بما يخدم مصلحة القطاع ومصلحة شركة سوناطراك. كما نقدم اقتراحات وخطوطا عريضة فيما يخص

سياسة الاستثمار والتصدير التي يجب-من وجهة نظرنا-أن تتبعها السلطات الجزائرية للاستغلال الأمثل لمورد الغاز الطبيعي في ظل الأوضاع الحالية.

خطة البحث

من أجل الإجابة على إشكالية البحث الرئيسية والإشكاليات الفرعية، وبغرض تحقيق أهداف البحث، وبناءً على الدراسات والأبحاث السابقة المطلع عليها، ارتأى الباحث تقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول كما يلي:

الفصل الأول المتعلق الغاز الطبيعي سيخصص لتقديم بعض الجوانب النظرية للغاز الطبيعي من تعاريف، سلسلة توريده، استعمالاته، أهميته الاقتصادية، السياسية والبيئية. بعد ذلك قدمنا عرضا لواقع قطاع الغاز الطبيعي في العالم بتحديد أهم المناطق التي تحتوي على الاحتياطات، أكبر المناطق المنتجة وكذا أكثر المناطق استهلاكا، وفي المبحث الأخير من الفصل الأول تم دراسة تجارة الغاز الطبيعي عالميا، تحديد المصدرين والمستهلكين الرئيسين، شرح أنماط تجارة الغاز الطبيعي أساسيات تسعيره وتحديد الوقائع والرهانات الحالية والمستقبلية في أسواق الغاز الطبيعي.

خصص الفصل الثاني لدراسة قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر حيث تم فيه دراسة أهمية الغاز الطبيعي في الاقتصاد الجزائري وذلك بإبراز أهمية الغاز في قطاع المحروقات، ثم إبراز أهمية هذا الأخير في الاقتصاد الجزائري، حجم الاحتياطات وتوزيعها الجغرافي، الاستهلاك من الغاز الطبيعي. إضافة إلى هذا تم تقديم دراسة تحليلية للنظام القانوني الذي ينظم قطاع الغاز الطبيعي وكذا تقديم دراسة وصفية عن البنية التحتية التي تستغلها الجزائر في تصدير غازها الطبيعي.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة السياسة التجارية المتعلقة بتجارة الغاز الطبيعي في الجزائر، تحديد عناصرها، محدداتها، أهدافها، تحديد أنماط تجارة الغاز وأنواع العقود التي تنظم هذه التجارة. وبديهي أن نتطرق إلى دراسة المنافسين الفعليين والمحتملين للجزائر في الأسواق الدولية خاصة في ظل ثورة الغاز الصخري. كما تم في هذا الفصل تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه منتدى البلدان المصدرة للغاز ومدى قدرته على التأثير على مجريات الأسواق وتحديد درجة التجانس والتعاون بين أعضائه.

وفي الفصل الرابع درسنا التحديات التي تواجه الصناعة الغازية في الجزائر وعلى رأسها انخفاض حجم الإنتاج والتصدير وتزايد الاستهلاك المحلي والدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة في هذا المجال. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى التغييرات التي شهدتها أنماط التعاقدات وطرق

التسعير المتبعة في تحديد قيمة الغاز الطبيعي. وختمنا هذا الفصل بتحليل لسياسات الطاقة المتبعة في البلدان الأوروبية باعتبارها المستورد الأول للغاز الطبيعي الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى السياسات الهادفة إلى رفع كفاءة الطاقة، دعم الطاقات المتجددة وكذا دور الفحم والطاقة النووية في تأمين الحاجة إلى الطاقة ومدى قدرتهما على منافسة الغاز الطبيعي.

في الفصل الخامس والأخير من الأطروحة قدمنا رؤية استشرافية لقطاع الغاز الطبيعي في الجزائر من خلال تقديم بعض الأطر النظرية حول الدارسات المستقبلية ومختلف المقاربات والمنهجيات المتبعة في ذلك، وقد اخترنا اتباع الأسلوب السردي (ضمن المقاربة الكيفية) لاستشراف مستقبل قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر، ويتلو ذلك التعريف بطريقة الأعمدة الستة/تحليل التدرج السببي التي استعملت في الاستشراف، واختتمنا الفصل بتحديد السيناريوهات الممكنة (الاستمرار/التوقف) لسياسة تحرير قطاع الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي على اعتبار أنها السياسة التي تمخض عنها مختلف المستجدات التي يعرفها قطاع الغاز الطبيعي والتي تم التطرق إليها في الفصل السابق.

1. الإطار النظري للبحث

من المتعارف عليه منهجيا في الأوساط الأكاديمية أن أي بحث جامعي يجب أن يستند إلى إطار نظري يعتمد عليه الباحث في تفسير الموضوع محل الدراسة.

ونظرا لطبيعة الموضوع المدروس والأسئلة المطروحة ومحاولة منا لتحقيق أهداف البحث ارتأينا اتباع المقاربة المؤسساتية وبالتحديد الاقتصاد المؤسساتي الجديد[1] (**The New Institutional Economics**) في التحليل الاقتصادي التي تسمح بالقيام بالتحليل بواقعية أكثر بعيدا عن التجريدات النظرية للمقاربتين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية المبنيتين على أفكار وافتراضات أبعد ما تكون عن الواقع (مثل وجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين، الرشادة والعقلانية التامة، توفر المعلومات، عدم وجود تكلفة للصفقات عدم القدرة على التأثير على الأسواق...إلخ).

[1] حصل العديد من رواد هذه المدرسة على جوائز نوبل في الاقتصاد مثل Ronald Coase (1991); Douglass North (1993); Oliver Williamson (2009); Elinor Ostrom (2009); Oliver Hart (2016) وهذا يدل على الأهمية التي أصبحت تحظى بها المقاربة المؤسساتية.

هذه المقاربة التي طورها **Williamson** هي وكما يشير أحد روادها وهو **Douglass North** مبنية في جوهرها على نظرية تكلفة الصفقات، وعلى عكس الافتراضات النيوكلاسيكية، تقوم المقاربة المؤسساتية على افتراضات مختلفة، فحسب **,Williamson**:

- تتبنى افتراض **Herbet Simon** حول العقلانية والرشادة المحدودة للأفراد وليس العقلانية المطلقة؛
- الأفراد يتميزون بالانتهازية، فلا يوجد أي شيء في ميكانيزم السوق يضمن أن الأفراد سيفون بالتزاماتهم إذا ما تغيرت الظروف، بل العكس هو الصحيح يلجأ أحد الأطراف إلى التملص من تعهداته أو محاولة فرض شروط جديدة تخدم مصالحه؛
- وجود تكلفة للصفقات. هذه التكلفة قد تكون داخلية ومرتبطة بالهيكل التنظيمي للمؤسسة، وقد تكون خارجية (إبرام العقود وتنفيذها).

هذه التكلفة لها علاقة مباشرة بحجم المخاطر، مدى تكرار الصفقات وكذا مدى ارتباط البنية التحتية بمشروع معين، فكلما كان الارتباط قويا كانت المخاطر أكبر، بمعنى آخر درجة خصوصية الأصول التي تسمح باستعمال الأصل في استخدامات أخرى دون فقدان قيمتها، فالأصول ذات الخصوصية الكبيرة (أي تلك التي تصلح لخدمة مشاريع بعينها دون غيرها) ينتج عنها ارتباط وثيق بين المتعاملين يجعل من الصعب جدا إلغاء التعاقدات دون تكلفة. لهذا يلجأ المتعاملون في هذه الحالة إلى طلب ضمانات تحميهم من السلوكيات الانتهازية للأطراف الأخرى، ويتم هذا غالبا من خلال التكامل الرأسي أو إبرام عقود طويلة الأجل تغطي على الأقل حياة المشروع.

بمعنى آخر أن وجود المؤسسات من عدمها، حجمها طريقة هيكلتها، (واندماجها أماميا وخلفيا في إطار سلسلة التوريد) كل هذا يعتمد على تكلفة الصفقات والنظام الاقتصادي والسوق هي التي تقرر الشكل أو الهيكل التنظيمي (الحوكمة)، والذي تضمن تحقيق الهيكل الذي يضمن تخفيض تكلفة الصفقات إلى حدها الأدنى.

في هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث أنماط أساسية هي:

- التعامل في الأسواق الفورية دون التزامات مسبقة؛
- التكامل العمودي: بحيث تعمل المؤسسة في أكثر من قسم من أقسام سلسلة التوريد؛
- النمط الهجين: وهذا يتم في الغالب من خلال تعاقدات طويلة الأجل.

وبالرجوع إلى موضوع الأطروحة نجد أن الصناعة الغازية:

- متكاملة عموديا؛
- تقوم إلى حد بعيد على أساس إبرام عقود طويلة الأجل؛
- تتميز بتناظر المعلومات، فهذه الأخيرة غير متوفرة للجميع وبشكل مجاني بل العكس هو الصحيح، إضافة إلى طابع السرية الذي يميز بعض المعلومات (التكاليف) وبعض البنود في العقود؛
- درجة خصوصية الأصول كبيرة جدا، فالأنبوب الذي يُشيد لربط بلدين معينين لا يمكن استعماله في مشروع آخر، ونفس الأمر ينطبق على البنية التحتية؛
- عقلانية المتعاملين في هذه الصناعة محدودة إلى حد كبير بالمعلومات التي يتوفرون عليها وبدرجة المخاطر التي يتعرضون لها؛
- الانتهازية واضحة هنا، فالمصدرون الذين ينفقون مليارات الدولارات على الاستثمارات سيجدون أنفسهم تحت إملاءات المستوردين الذين يحاولون استغلال الوضع لتعظيم مكاسبهم الخاصة؛
- تناظر المعلومات يؤدي إلى وجود تكاليف للحصول على المعلومات المناسبة، اختيار الشريك المناسب، إبرام الصفقات وضمان تنفيذها دون الاخلال ببنودها.

الخصائص السابقة تدل على أن المقاربة المؤسساتية مناسبة لدراسة موضوع هذه الأطروحة، وهذا لتطابق خصائص الصناعة الغازية مع أحكام (بنود) المقاربة المؤسساتية.

إضافة إلى هذا تتناسب هذه المقاربة مع الإشكالية المطروحة فتصميم السياسة الاستثمارية والتصديرية يتطلب تغييرا في المنظومة القانونية، تغييرا في أساليب العمل والتقاليد الإدارية، إصلاحا في المؤسسات القائمة وهذه كلها تشكل الجانب المؤسساتي أو ما يعرف بالعوامل المؤسساتية.

المقاربة المؤسساتية تستجيب كذلك للفرضيات المطروحة والمتعلقة بكون تغير الظروف الخارجية هو الذي لديه أكبر الأثر على قطاع الغاز الطبيعي، وكما هو معلوم هذه المتغيرات أو المستجدات والرهانات لا تتعلق فقط بتغيير حجم الطلب أو تغيير مستوى الأسعار، وإنما تشتمل كذلك الجوانب القانونية، التغيير في بنية العمل، وتغيير المؤسسات (الاتحاد الأوروبي، اللجنة الأوروبية، سلطات تنظيم القطاع) في كل بلد وهي متغيرات ذات طبيعة مؤسساتية.

بقي أن نشير إلى أن المقاربة المؤسساتية تنطوي على الكثير من النظريات والتي اعتمدنا عددا منها لدراسة وتفسير بعض جوانب موضوع البحث. فيما يلي بيان ذلك:

موضوع الأطروحة يتعلق بالغاز الطبيعي، وهو من الموارد الطبيعية الناضبة، لذا يجب ابتداءً الاستناد إلى نظرية لإدارة الموارد الطبيعية. فيما يخص إدارة وحوكمة الموارد الطبيعية سنركز على الملكية العامة: وفي هذه الحالة تتصدى السلطات العمومية لإدارة الموارد الطبيعية باسم الدولة حيث تكون الموارد الطبيعية ملكا للدولة التي تضع القوانين والقواعد لإدارتها واستغلالها والاستفادة منها، وفي هذه الحالة المقاربة المناسبة هي مقاربة الاقتصاد العمومي المؤسساتي المبني على أفكار **Coase** و **Williamson** حول تكلفة الصفقات.

ومادام أننا ذكرنا إدارة السلطات العمومية للموارد الطبيعية كجزء من عملها فلابد من الاستعانة بنظرية الخيار العام لتفسير بعض الاجراءات التي تتخذها الحكومات، وسيتم العمل بهذه النظرية في الفصل الثالث لتفسير تغير السلطات الجزائرية لسياسات التصدير وسياسات تسعير للغاز الطبيعي.

ولأن تجارة الغاز الطبيعي في العالم تقوم على أساس العقود طويلة الأجل التي تربط المصدرين بالموردين، سوف نستعين بنظرية العقود غير المكتملة التي تندرج ضمن المقاربة المؤسساتية أيضا، وهي باختصار تقضي بأن كل العقود المعقدة ذات البنود الكثيرة والمتشعبة هي عقود غير مكتملة. حسب **Hart** مطور هذه النظرية، فإن وجود تكلفة للصفقات هو السبب الذي يدفع المصدرين والمستوردين إلى الدخول في عقود طويلة الأجل ووجود تكلفة للصفقات هو الذي يفسر كذلك عدم القدرة (وأحيانا عدم الرغبة) على كتابة عقود مكتملة واللجوء بدلا عن ذلك إلى كتابة عقود ناقصة فيها ثغرات وبنود تسمح بإعادة التفاوض.

النظرية الأخرى التي استعملناها في التحليل وبالضبط في الفصل الثاني من الأطروحة هي نظرية الوكالة أو نظرية الوكيل/الأصيل. هذه النظرية طورت في البداية لدراسة وتفسير العلاقة بين أصحاب الأموال (الشركات) والمسيرين لكن أُستعملت بعد ذلك لدراسة أي نمط علاقة فيه توكيل مثل العلاقة بين الشعب والحكومة أو العلاقة بين الحكومة وإحدى مؤسساتها.

آخر نظرية نستعملها في هذه الأطروحة هي نظرية النسق (التسلسل) التاريخي والتي تنص على أن للتاريخ دور مهم في تفسير الحاضر وتأثير على المستقبل أيضا. وتجدر الاشارة إلى أن هذه النظرية وعلى غرار تكلفة الصفقات، نظرية العقود غير الكاملة، نظرية الوكالة تصب كلها في اتجاه واحد وتنطلق من منطلق واحد هو وجود تكلفة للصفقات والقدرة المحدودة للمتعاملين الاقتصاديين على إدراك الواقع كما هو إضافة إلى تناظر المعلومات، وهذا رغم اختلافها عن بعضها البعض في عدد من الافتراضات التي تقوم عليها.

2. نتائج الدراسة

تجارة الغاز الطبيعي محكومة بعقود بيع وشراء تربط بين المصدرين والمستوردين، وتتضمن عدة بنود أهمها بند خذ أو ادفع وبند إعادة التفاوض. الدوافع التي تقف وراء اللجوء إلى هذه التعاقدات هي ضمان الامدادات بالنسبة للمستوردين وضمان إيرادات مالية لمشاريع الغاز الطبيعي بالنسبة للمصدرين، والأهم من هذا هو تفادي تحمل تكاليف اعادة التفاوض وإبرام الصفقات بالنسبة للمصدرين والمستوردين، وهو ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بتكلفة الصفقات.

النظام التعاقدي المعمول به حاليا هو نظام تقاسم الانتاج ويتعلق بالعقود التي وقّعت في إطار القانون 86-14 وكذا عقود البحث والاستغلال التي وقعت في ظل القانون 05-07. وتوسع القانون 13-01 ليشمل كذلك استكشاف واستغلال المحروقات غير التقليدية.

يعتبر النظام الضريبي المطبق على قطاع المحروقات نظاما غير تمييزي، مزدوج يهدف إلى حماية البيئة وتصاعدي، كما يتيح العديد من الإعفاءات مثل الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني وهو ما يجعل منه -في نظرنا-نظاما ملائما رغم بعض التذمر الذي تبديه بعض الشركات الأجنبية.

تقوم الصادرات الجزائرية على استراتيجية مبنية على ثلاث محاور أساسية هي التركيز على التصدير من خلال الأنابيب، البيع بأكبر سعر ممكن، والتموضع في قسم المصب. ولقد اختارت شركة سوناطراك التصدير من خلال الأنابيب لأن تكلفة انشائها وتشغيلها أقل من تكلفة تشييد وتسيير منشآت لتسييل الغاز الطبيعي، وتصدر هذا الأخير لأنه يتيح ميزة المرونة، أما البيع بأكبر سعر فيمكن تفسيره باعتبار أن استخراج الغاز يتطلب إقامة استثمارات ضخمة، المزايا البيئية وخاصية الاستنزاف التي تقتضي دفع علاوة تعوض هذا النضوب. الركيزة الثالثة والأخيرة لاستراتيجية شركة سوناطراك هي إيجاد موطأ قدم في قسم المصب من أجل تحقيق أكبر عائد وتحقيق وفر في العمولات التي يحصل عليها الوسطاء التجاريون وهو الأمر الذي تمكنت من تحقيقه في العديد من البلدان منها إسبانيا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا وبعض الأسواق الآسيوية مثل سنغافورة.

يواجه قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر جملة من التحديات الداخلية على رأسها ثبات (بالأحرى انخفاض) حجم احتياطات الغاز الطبيعي التقليدي، انخفاض حجم الانتاج تبعا لذلك؛ وارتفاع التكاليف الثابتة بشكل خاص نتيجة لعدم الاستغلال الكلي للبنية التحتية الأمر الذي يزيد من التعقيدات التي يعاني منها القطاع. ويرجع ارتفاع الطلب المحلي على الغاز الطبيعي

جزئيا إلى سياسة التسعير القائمة على تقديم دعم كبير يصل إلى 2 مليار دولار أمريكي سنويا. ولعل أهم التحديات التي تواجه قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر هو النزيف الذي تعرفه اليد العاملة في هذا القطاع سواء من خلال طلب الإحالة على التقاعد أو تقديم الاستقالات من أجل العمل لصالح الشركات الأجنبية.

من المستجدات الخارجية سياسات الطاقة المعمول بها في البلدان المستوردة (المقصود بها هنا البلدان الأوروبية) والتي ترتكز على أساس تحسين الكفاءة الطاقوية، لكن نعتقد أن هذه السياسة لن يكون لها الأثر الكبير على قطاع الغاز الطبيعي وهذا لاختلاف مقاربات تطبيق هذه السياسة وعدم تناسقها بين مختلف البلدان، المعارضة لهذه السياسة من الفئات التي تتأثر مصالحها سلبيا وأخير قلة الأموال المرصودة لتمويل سياسات تحسين الكفاءة الطاقوية.

تحظى الطاقات المتجددة بأهمية كبيرة ودعم واسع في البلدان المستوردة وهذا لدواعي بيئية وأسباب سياسية تتعلق بتنويع مصادر الطاقة غير أنه من وجهة نظرنا فإنها لا تمثل منافسا حقيقيا للغاز الطبيعي وهذا بسبب تكاليفها الاستثمارية العالية، كما أنها تتأثر بالظروف البيئية فيما يتعلق بمصادرها (سطوع الشمس، هبوب الرياح) ولها أثر على البيئة مثلها مثل الوقود الأحفوري، والأهم من هذا هو أن هذه الطاقات تعتمد في تكنولوجياتها على معادن مركزة بشكل أساسي في الصين، روسيا واستراليا ما يعني أن بلدان العالم ستكون معتمدة على هذه البلدان الثلاثة في الحصول على تلك المعادن النادرة وهوة ما يضع هدف تنويع مصادر الطاقة على المحك.

في رأينا الشخصي فإن مصدر الطاقة المنافس فعليا للغاز الطبيعي هو الفحم والفحم النظيف وهذا لأنه يتوفر بكميات كبيرة وتكلفة استخراجه منخفضة، إضافة إلى الدعم الكبير الذي يحظى به في البلدان المستوردة وانخفاض تكلفته الاستثمارية مقارنة بتكاليف استخراج الغاز أو النفط.

رغم أن الطاقة النووية لا تنتج أي انبعاثات غازية ورغم تحسن أنظمة الأمان فيها ورغم تكلفتها التشغيلية المنخفضة في محطات توليد الكهرباء وإمكانية إعادة رسكلة النفايات النووية إلا أن عدم قبولها من طرف منظمات المجتمع المدني، انخفاض أسعار اليورانيوم وانخفاض عملية التنقيب عنه واستخراجه والشكوك المثارة حول قدرة الصناعة النووية على التعامل مع مخلفاتها بسبب عدم وجود أماكن لتخزينها واحتمال تعرضها لهجمات إرهابية كلها عوامل تحجم من الدور الذي يمكن أن تلعبه الطاقة النووية في مزيج الطاقة العالمي.

السيناريوهات الممكنة لظاهرة تحرير أسواق الغاز الطبيعي هي استمرارها في المستقبل، أما المستقبل الآخر فهو عدم استمرار عملية التحرير وهذا لأن التحرير فُرض بقرار سياسي

وبالإمكان التراجع عنه متى توفرت الارادة السياسة للعدول عنه، كما أن النتائج العكسية لموجة التحرير مثل ارتفاع الاسعار وعدم وجود المنافسة وقلة الاستثمارات وعدم تحمس الكثير من البلدان للتحرير، الاختلافات الجوهرية في طريقة التحرير وسرعة تطبيقه، إضافة إلى عدم وجود ثقة في اللجنة الأوروبية وعدم توفر هذه الأخيرة على الصلاحيات القانونية الكافية لفرض توجهاتها، ومنه يمكن أن نستنتج أن سياسات التحرير لن يكون لها أثر كبير على قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر وخاصة على مدة العقود التي تربط المصدرين بالمستوردين، وطرق تسعير الغاز الطبيعي.

2.1. اختبار الفرضيات

استندت هذه الأطروحة إلى جملة من الفرضيات حاولنا اختبار صحتها ضمن محتوى هذا البحث وقد تبين ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن الرغبة في الحصول على تدفقات مالية مستمرة من طرف المصدرين والرغبة في تحقيق أمن الإمدادات من طرف المستوردين هو الذي يفسر العمل بالعقود طويلة الأجل فقد أمكن تأكيدها جزئيا فدافع الحصول على الأموال وتأمين الإمدادات موجود ولكن ليس هو الدافع الأساسي والذي اتضح من خلال التحليل أنه الرغبة في تدنية تكلفة الصفقات مثل تكلفة البحث عن الشركاء، تكلفة الحصول على المعلومات، تكلفة كتابة العقود وضمان تنفيذها.

وبالنسبة للفرضية الثانية والتي اعتبرت أن التحديات الداخلية والمستجدات الخارجية لها تأثيرات كبيرة على قطاع الغاز الطبيعي ويمكن أن تؤثر على الحصة السوقية للغاز الجزائري في الأسواق الأوروبية فقد أمكن التأكد من صحتها في الشق المتعلق بالتحديات الداخلية وقد رأينا كيف أثّر انخفاض الاحتياطات، الانتاج ودعم الأسعار وارتفاع الطلب المحلي على أداء القطاع كما أمكن اثبات صحتها بالنسبة لسياسة الطاقة في البلدان المستهلكة الهادفة إلى دعم الفحم النظيف الذي يمكن أن يشكل منافسا فعليا لحصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في البلدان الأوروبية المستوردة. أما الشق المتعلق ببقية المستجدات سواء المتعلقة بسياسات كفاءة الطاقة أو الطاقات المتجددة أو الطاقة النووية فقد اتضح من خلال التحليل أنها لا تؤثر بشكل فعلي ولا تمثل منافسا حقيقيا للغاز الطبيعي وبالتالي لم يمكن لنا اثبات صحة الفرضية في شقها الثاني المتعلق بالمستجدات الخارجية.

وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة وفحواها أن الاتجاه العام المتوقع فيما يخص تحرير أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا هو الاستمرار في عملية التحرير واستمراره، فقد تبين من خلال التعمق

في التحليل أن العوامل التي تعرقل استمرار التحرير أكثر من العوامل التي تساعد على التوسع وإن بدت هذه الأخيرة ذات تأثير كبير وعميق على القطاع في الوقت الحالي ومستقبلا وهذا ما ينفي هذه الفرضية.

من خلال ما تم دراسته في سياق هذا البحث فإننا نثبت الفرضية الأساسية لهذه الأطروحة التي مفادها أن قطاع الغاز الطبيعي في الجزائر يتأثر بالمنظومة القانونية المنظمة له سواء في الاستثمار أو التصدير كما يتأثر بنفس الدرجة بالمستجدات الخارجية سواء سياسات التحرير أو السياسات التي تستهدف دعم الطاقات المنافسة وهذه كلها في جوهرها ذات طبيعة مؤسساتية (أجهزة تفرضها، تنفذها، قوانين تحكمها، قواعد إدارية وأعراف سياسة تنظمها).

2. 2. توصيات الدراسة

من خلال البحث والقراءة والاتصال بعدد من الباحثين والخبراء العاملين بمراكز بحثية متنوعة عبر دول مختلفة وانطلاقا مما توصلنا إليه في الفصل الخامس حول الصعوبات التي تحول دون استمرار موجة التحرير لقطاع الغاز الطبيعي التي يعرفها الاتحاد الأوروبي-بسبب:

- عدم تناسق سياسات الطاقوية الأوروبية؛
- عدم التجانس المؤسساتي؛
- الاختلافات القانونية الكبيرة بين مختلف البلدان الأوروبية؛
- النتائج العكسية للتحرير والتي جعلت العديد من المتعاملين يرفضونه ويعبرون عن رغبتهم في العودة للعمل وفق النمط القديم وفي إطار العقود طويلة الأجل.

كل هذه العوامل في اعتقادنا تفيد بأن المستقبل سيكون نحو العودة للعمل بالعقود طويلة الأجل أو على الأقل تجميد التحرير وعدم التوسع في تطبيق بنوده التي بُنيت أصلا على قرارات سياسية لا تعكس خصوصية الصناعة الغازية ولا درجة تطورها.

لكن هذا لا يعني أن تقف البلدان المصدرة مكتوفة الأيدي بل يمكن لها أن تتحرك في محورين أولهما هو التأقلم بشكل جزئي ومؤقت مع الظروف الراهنة ومحاولة مسايرة اللجنة الأوروبية في المسائل المتعلقة بالعقود وطرق التسعير. وثانيهما استغلال الوضع الحالي والتناقضات الموجودة واللعب عليها والاستفادة منها. ويمكن في هذا الإطار أن تشير إلى النقاط التالية:

أولى التناقضات التي يمكن استغلالها هي تحرير قطاع الغاز الطبيعي يعني التركيز على تحقيق أقصى الأرباح في المدى القصير وإهمال تحسين كفاءة القطاع على المدى الطويل. بمرور

الوقت ستجد البلدان الأوروبية وحتى السلطات الأوروبية نفسها في وضع يحتم عليها إعادة النظر في التحرير مادام أن بعض نتائجه سلبية ولم تأخذها اللجنة الأوروبية بعين الاعتبار.

المسألة الثانية التي يمكن للجزائر وبقية البلدان المصدرة استغلالها هي استغلال الوضعية التي أدى إليها تحرير أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا فمسألة تحديد طرق التسعير متروكة لقوى السوق لكن آليات التطبيق مختلفة من بلد لآخر غير أن النتيجة واحدة فالبلدان التي اختارت الأسواق المالية لم تنجح كثيرا بسبب عدم سيولة تلك الأسواق من جهة وعدم ثقة المتعاملين بها من جهة أخرى، وحتى البلدان التي اختارت مقاربة أخرى هي التفاوض وجدت نفسها في وضعية صعبة جدا بسبب الصعوبات التي يواجهها المتعاملون لإتمام عمليات التفاوض وابرام الصفقات.

نقطة أخرى يمكن للبلدان المصدرة استغلالها وهي التأكيد على قدرتها على لعب دور مهم في مسألة تأمين الامدادات وهي نقطة وركيزة أساسية في الاستراتيجية الأوروبية الطاقوية. وبهذا الخصوص تشير الكثير من الدراسات إلى أن تحرير أسواق الغاز الطبيعي وإدراج المنافسة سيؤثر بشكل سلبي على تأمين إمدادات الغاز على المدى الطويل.

كان من نتائج التحرير أن برز إلى الوجود العديد من المتعاملين في قطاع الغاز الطبيعي هم المتعاملون التاريخيون، شركات الكهرباء، وشركات النفط العالمية التي تحاول تنويع محفظتها الاستثمارية. هؤلاء المتعاملون مصالحهم متضاربة وليست متجانسة لذا يمكن لشركة سوناطراك أن تستغل هذا الوضع لتدعم علاقتها مع الأطراف التي تكون مصالحها متقاربة مع المصالح الجزائرية. فمثلا بدأت الشركات النفطية العالمية منذ بداية موجة التحرير الاستثمار في بناء شبكات لنقل الغاز وتوزيعه أو الاندماج مع الشركات الموجودة سابقا أو شرائها. هذه الشركات النفطية نشاطها الأساسي هو تجارة النفط ومشتقاته ومن مصلحتها ألا تنخفض أسعار الغاز بشكل كبير حتى لا تتأثر أعمالها في قطاع النفط. هذه المسألة تشكل مصلحة مشتركة مع شركة سوناطراك والشركات الأخرى المصدرة لذا من الجيد أن تتعاون مع الشركات النفطية أو أي قطاع أعمال آخر من مصلحته أن تبقى الأسعار في مستوى معقول ولا تنخفض إلى الحد الذي يدفع المستهلكين إلى التحول كليا إلى الغاز الطبيعي.

قد تُثار مسألة أن من مصلحة الجزائر ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي وهذا صحيح عندما تكون الأسعار أيضا معقولة، فكما ليس من مصلحة الجزائر البيع بأكبر سعر على حساب الكميات المصدرة ليس من مصلحتها كذلك بيع كميات كبيرة بأسعار منخفضة والتحدي هنا هو الموازنة بين الأسعار المعقولة والكميات الكبيرة.

من الصعوبة بمكان فرض المنافسة في أي قسم من أقسام سلسلة توريد الغاز الطبيعي إذا كانت أحد الأقسام غير خاضعة للسلطة المنظمة والمقصود هنا هو قسم المنبع الذي لا يخضع للتشريعات الأوروبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قسم النقل هو احتكار طبيعي ولا يمكن أن يخضع للتحرير وإلا كانت النتائج سلبية هذا فضلا عن تفضيل المتعاملين للطرق التقليدية أي العقود طويلة الأجل وما يرتبط بها وينتج عنها، وهذا يؤدي هنا إلى الاستنتاج بأن التحرير سيتراجع في المستقبل المنظور أو المتوسط.

هذا وإن كان التحرير نفسه بطبيعته الحالية يحمل بعض الإيجابيات التي يمكن للمصدرين استغلالها مثل التواجد في قسم المصب في سلسة توريد الغاز الطبيعي، وإمكانية الاستفادة من حق استغلال البنية التحتية وتغيير استراتيجيات الشركات المصدرة لتكون أكثر استقلالية عن الاعتبارات السياسية والعمل بمنطق السوق.

2. 3. اقتراح السياسة الاستثمارية والتصديرية الملائمة

رغم أن قطاع الغاز الطبيعي قد حظي بمكانة مرموقة في السياسة الطاقوية والسياسة الاقتصادية العامة في الجزائر منذ نيل الجزائر لاستقلالها السياسي إلا أنه يمكن تعزيز هذه المكانة أكثر وذلك بتخصيص قانون خاص بتنظيم هذا القطاع ويأخذ بعين الاعتبار:

- خصوصيته التنظيمية؛
- ضخامة الاستثمارات وضرورة ضمانها؛
- وطرق التمويل المعمول بها؛
- وأهمية توقيع عقود طويلة الأجل.

حسب وجهة نظرنا يجب أن تعدل الحكومة الجزائرية النظام القانوني المنظم للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي في الشق المتعلق بالنظام التعاقدي وذلك بالعودة إلى العمل بعقود تقاسم الإنتاج باعتبارها نمط التعاقد الذي يضمن حقوق الدول المضيفة والشركات الأجنبية على السواء كما أنه مطلب هذه الأخيرة.

لكن قبل إجراء أي تعديلات على القوانين يحب اشراك جميع الفاعلين في الصناعة ابتداءً من إطارات شركة سوناطراك، إطارات الوزارة ووكالة النفط ووكالة ضبط المحروقات، وممثلي وزارات المالية، البيئة، وحتى ممثلي الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر من أجل الوصول إلى صياغة قانون توافقي بين مختلف الرؤى ومحاولة تخفيف المصالح المتضاربة بين الأطراف السابقة. أما النظام الضريبي فهو في نظرنا مناسب ولا يحتاج إلى تعديل. يجب الاستفادة من

التجارب الدولية في مجال إدارة الموارد الطبيعية والنرويج هي المثال الأبرز حيث عملت على الفصل بين الاعتبارات السياسية عن إدارة شركاتها الوطنية وهو ما يمكن للجزائر أن تعززه من خلال منح صلاحيات فعلية واستقلالية حقيقية لوكالتي النفط وضبط المحروقات حيث تعملان على تنظيم القطاع بالتركيز على الجوانب التقنية تاركة مسألة تحديد الاستراتيجية العامة لإدارة المحروقات لوزارة الطاقة ومسألة إدارة المصالح الاقتصادية والتجارية لشركة سوناطراك.

وفيما يتعلق بالجوانب التقنية المتعلقة بصناعة المحروقات وصناعة الغاز، ولضمان حقوقها يجب على الإطارات في شركة سوناطراك أن يكونوا على دراية تامة بمختلف طرق قياس المحروقات وتحديد محتواها الحراري خاصة في مجال الغاز حيث أن السعر يتحدد بالوحدات الحرارية البريطانية كما يجب اختيار أنسب الأجهزة وأكثرها دقة فالفروقات الطفيفة في القراءات ينتج عنها فروق بعشرات ومئات الملايين من الدولارات في قيمة المحروقات كل عام وهذا الأمر معروف لدى مهندسي البترول والعاملين في هذه الصناعة.

كما يجب على فريق التفاوض تحديد طرق التسليم التي تحقق مصلحة شركة سوناطراك ولا توقعها في المشاكل القانونية وطريقة التسليم الأكثر ربحية بالنسبة للمصدرين هي **FOB** وإذ كان ولابد يمكن العمل بشرط التسليم **DES** وهذا لأنه يتيح التحلي بالمرونة بالنسبة لشركة سوناطراك كما لا يفرض عليها الكثير من الالتزامات القانونية ويتيح لها بطريقة مباشرة تفعيل بند الوجهة.

في كل الأحوال ومهما كان مستقبل سياسة التحرير واتجاهات العمل في الأسواق الفورية فمادام أن سوناطراك تبيع جزء من غازها في إطار الأسواق الفورية فعليها أن تتحوط من خلال شراء الأوراق المالية (عقود المستقبليات) تحسبا للتغيرات التي تطرأ على أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الفورية التي تشهد تقلبات كبيرة.

المراجع

أبو العلا، يسري محمد، (1996). مبادئ الاقتصاد البترولي، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الرمضاني، مازن، (2016)، دراسات المستقبلات: رؤية في إشكاليات المفهوم ومقاربات التوظيف، استشراف للدراسات المستقبلية، (1)، 161-192.

الصائغ، محمد يونس، (2010). أنماط عقود استثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي، مجلة الرافدين للحقوق، 46(12)، 229-297.

العبسي، علي وشيخي، بلال، (2015). الأهمية الاقتصادية للغاز الطبيعي كمورد متجه للتصدير، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 8(3)، 91-107.

اليوسف، سوف خليفة، (2015). الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

أوكيل، رابح، (2017). قطاع الغاز الجزائري تحديات الواقع ورهانات المستقبل، مجلة التنظيم والعمل، 6(4)، 101-116.

بن الشيخ، عصام، (2012)، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971: دراسة للميثاق والمضامين والدلالات، دفاتر السياسة والقانون، (6)، 187-197.

بن داودية، وهيبة، (2017). سياسات دعم الطاقة في البلدان العربية بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(1)، 79-104.

بن سماعين، حياة وزايدي، حسيبة، (2016). مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 9(1)، 103-119.

بوحنية، قوي، (2013). قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة: قراءة في تطوير الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، (9) -145-161.

بوزيدي، عدنان، (2016). الاحتياطات الغازية للجزائر: الرهانات والتحديات، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 4(2)، 41-48.

بوشرى، عبد الغني، وحاج قويدر، عبد الهادي، (2017). آليات استخدام الغاز الطبيعي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 22(1)، 31-50.

بوكرة، كميلية وعاتي، لامية، (2015). التوجهات العالمية نحو استغلال الغاز الصخري بين مؤيد ومعارض، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، (1)، 217-238.

بوكرة، كميلية، وشمام عبد الوهاب، (2017). الغاز الطبيعي الوقود البديل في انتظار الانتقال إلى موارد أكثر كفاءة، مجلة العلوم الإنسانية (جامعة أم البواقي)، 8(1)، 418-438.

جان، فرانك وآخرون، (2011). استكشاف الهيدروكربون وانتاجه، ترجمة أبو ديب جمال، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والمنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

حامد عبد المعطي، وائل، (2014أ). واقع وآفاق صناعة الغاز الطبيعي في الدول العربية (الجزء 1)، النفط والتعاون العربي، 40(150)،109 -248.

حامد عبد المعطي، وائل، (2014ب). واقع وآفاق صناعة الغاز الطبيعي في الدول العربية (الجزء 2)، النفط والتعاون العربي، 40(151)،165-251.

خاطر، اسمهان وخاطر، طارق، (2016). الغاز الصخري في الجزائر بين المنافع والأضرار، مجلة أبحاث ودراسات في الطاقات المتجددة، (4)، 121-133.

خميس، محمد. (2016)، الخيارات المعرفية والمنهجية في بناء السيناريوهات لدى المدارس الاستشرافية، استشراف للدراسات المستقبلية، (1)، 104-133.

رجب، علي. (2010). تطور سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الطلب على الغاز من الأقطار الأعضاء في الأوابك، النفط والتعاون العربي، 36(135)، 65-114.

رجب، علي، (2015). واقع وآفاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية في أمريكا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء، النفط والتعاون العربي، 41(152)، 7-98.

رجب، علي، (2016). صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية خارج أمريكا الشمالية وآفاقها المستقبلية، النفط والتعاون العربي، 42(157)، 7-63.

سعيد، ابراهيم أحمد، (2016). الجيوبوليتك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

صابة، بوبكر وبن حسين، ناجي، (2016). تقييم اقتصادي لاستخراج الغاز الصخري في الجزائر، النفط والتعاون العربي،41(156)، 79-98.

عويسي، أمين، (2018). أساسيات مناهج الاستشراف، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1- فرحات عباس ، الجزائر.

كورنيش، إدوارد، (2007). الاستشراف: مناهج استكشاف المستقبل، ترجمة الشريف حسن، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

Abada, Ibrahim et al, (2019). **What models tell us about long-term contracts in times of energy transition**, economics of energy & environmental policy, 8(1), 163-181.

Bartolucci, L et al, (2019). **The Ultra-Lean Partially Stratified Charge Approach to Reducing emission in natural gas spark-ignite engines, a book chapter in natural gas engines for transportation and power generation**, edited by Kumar Avinash & Pandey, Ashok, Springer nature, Singapore.

Benayad, Soumaya, (2019). **Sedimentological characteristics and reservoir quality prediction in the Upper Ordovician glaciogenic sandstone of the In-Adaoui-Ohanet gas field, Illizi basin, Algeria**, journal of petroleum science and engineering, (179), 159-172.

Chebeir, Jorge et al, (2017). **Development of shale gas supply chain netwrok under market uncertainties**, energies, 10(2), 1-31.

Corbeau, Anne-Sophie, (2017). **Global LNG market outlook and repercussion for Europe, a book chapter in the European gas market: challenges and opportunities, edited by Hanfer, Manfred and Tagliapietra, Simone**, Palgrave Macmillan, Springer nature, Cham, Switzerland.

Elvidge, Christopher. D et al, (2018). **The potential role of natural gas flaring in meeting greenhouse gas mitigation targets**, energy strategies review, (20), 156-162.

Feijooa, Felipe et al, (2018). **The future of natural gas infrastructure development in the United states**, applied energy, (228), 149-166.

Fleming, Ruven, (2019). **A legal perspective on gas solidarity**, energy policy, (124), 102.110.

Hansen, jean-pierre & Percebois, Jacques, (2015). **Energie : économie et politique**, de boeck, Bruxelle, Belgique.

Hardy, Kirsten & Kelsey ,Timothy. W, (2015). **The shale gas economy in the northeast Pennsylvania counties, a book chapter in economics of unconventional gas development: case studies and impacts edited by Hefley, William. E and Wang, Yongsheng**, Springer International Publishing, Switzerland

Holz, Franziska, (2009). **Modeling the European natural gas market**, PhD thesis, Technical University, Berlin, Germany.

Imran Khan, Muhammad et al, (2019). **Life cycle (well-to-wheel) energy and environmental assessment of natural gas as transportation fuel in Pakistan**, applied energy, (242), 1738-1752.

Jarva, Vuokko, (2014). **Narrative and futures studies: introduction by the special editor**, journal of futures studies, 18(3), 1-4.

Jialing, Lu et al, (2018). **Gas production peaks in China: Research and strategic proposals**, natural gas industry B, (5), 371-379.

Neumann, Anne & Von Hirschhausen, Christian, (2004). **Less Long-Term Gas to Europe? A Quantitative Analysis of European Long-Term Gas Supply Contracts**, Zeitschrift für Energiewirtschaft, 28,(3), 175-182.

Neumann, Anne & Von MHirschausen, Christian, (2015). **Natural gas: an overview of a lower-carbon transformation fuel**, journal of environmental economics and policy, 9(1), 64-84.

Neumann, Anne, (2007). **Reforms of international markets for natural gas**, PhD thesis, Department of business and economics, Dresden technical University, Dresden, Germany.

Roberts, Jhon, (2017). **The southern gas corridor, a book chapter in the European gas market: challenges and opportunities, edited by Hafner, Manfred & Tagliapietra, Simone**, Palgrave Macmillan, Cham, Switzerland.

Ruester, Sophia, (2009a). **Changing contracts structures in the international natural gas market: a first empirical analysis**, revue d'économie industrielle, (127), 89-112.

Ruester, Sophia, (2009b). **Linking alternative theories of the firm- a first empirical application to the liquefied natural gas,** journal of institutional economics, 5(1), 47-64.

Ruester, Sophia, (2010a). **Recent development in transaction cost economics, chair of energy economics and public sector management**, Dresden University, Dresden, Germany.

Ruester, Sophia, (2010b). Vertical Structures in the Global Liquefied Natural Gas Market: Empirical Analyses Based on Recent Developments in Transaction Cost Economics, PhD thesis dissertation, Dresden University, Germany.

Ruester, Sophia, (2013). **A new EU energy technology policy towards 2050: which way to go, policy brief**, Florence scholl of regulation, European university institute, Italy.

Ruester, Sophia, (2015).**Financing LNG projects and the role of long-term sales and purchase agreements,** German institute of economic research Discussion papers No 1441.

Speight, James. G, (2019). **Natural gas: a basic handbook**, 2nd edition, Gulf professional publishing, Elsevier, Cambridge, Massachussetts, USA.